



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

التقييم الاقتصادي

لصفقة الغاز المصرية الإسرائيلية



أغسطس
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي

مقدمة

في خضم التحولات المتسارعة التي يشهدها إقليم شرق المتوسط، يطل ملف الغاز الطبيعي بوصفه أحد أهم محددات التوازنات الاقتصادية في المنطقة. فبعد أن كانت مصر قبل سنوات قليلة مركزاً ناشئاً لتصدير الغاز الطبيعي المسال، وجدت نفسها اليوم أمام معادلة جديدة تفرض عليها تعزيز وارداتها من مصادر خارجية لتلبية الطلب المحلي المتنامي، والحفاظ على استقرار منظومة الطاقة. وفي هذا الإطار، جاء تعديل اتفاقية تصدير الغاز من حقل "ليفياثان" الإسرائيلي، بين شركة شيفرون وشركائها من جانب، وشركة "بلو أوشن إنرجي" المصرية من جانب آخر، ليشكل محطة مفصلية في مسار تطور قطاع الطاقة المصري، وليفتح باباً واسعاً للنقاش حول جدوى هذا الاعتماد وآثاره بعيدة المدى.

ويمتد الاتفاق الجديد، الذي يغطي الفترة من 2026 إلى 2040، ليشمل توريد نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز بقيمة إجمالية تقدر بنحو 35 مليار دولار، في واحدة من أضخم صفقات الطاقة الموقعة في تاريخ المنطقة. وتكمن خصوصية هذه الصفقة في أنها لا تأتي في سياق توسع طاقي أو فائض إنتاج، بل في ظل ضغوط متزايدة على الإنتاج المحلي.



وتراجع إنتاجية الحقول المحلية، وارتفاع فاتورة استيراد الغاز الطبيعي المسال من الأسواق العالمية بأسعار تتجاوز ضعف سعر الغاز المستورد عبر خطوط الأنابيب. وهو ما يجعل من الغاز الإسرائيلي خياراً اقتصادياً مغرياً من حيث الكلفة، وإن كان محفوفاً بمخاطر جيوسياسية ولوجستية لا تخفى على المراقب.

غير أن هذه الخطوة تمثل أيضاً اختباراً لقدرة مصر على إدارة مزيج الطاقة بكفاءة ومرونة، وتحقيق التوازن بين احتياجاتها الاقتصادية الفورية وحساباتها الإستراتيجية على المدى الطويل. فمع الزيادة المطردة في الطلب المحلي على الطاقة، وتنامي الطموحات في إعادة التصدير عبر محطات الإرسال إلى الأسواق الأوروبية، يظل التحدي الأكبر هو ضمان استدامة الإمدادات وتحسين منظومة الطاقة من الصدمات الخارجية التي قد تعطل مسار التنمية الاقتصادية.



أولاً: خلفية ومضمون الصفقة:

ويعتمد تنفيذ الصفقة المعدلة على خطة توريد تصاعدية عبر مرحلتين رئيسيتين:

■ **المرحلة الأولى (2026 - 2028):** تبدأ مع اكتمال ربط خط أنابيب أشدود - عسقلان بمصر، لترتفع الإمدادات من 4.5 مليارات متر مكعب في 2025 إلى 6.5 مليارات متر مكعب سنوياً، ضمن حصة إجمالية قدرها 20 مليار متر مكعب.

■ **المرحلة الثانية (2029 - 2040):** تنطلق مع توسعة إنتاج حقل "ليفياثان" وربط خط أنابيب "نيتسانا" الجديد، لتصل الإمدادات إلى 11.5 مليار متر مكعب سنوياً في 2029، ثم ترتفع إلى 12.5 مليار متر مكعب في 2033، وتستقر عند 12 مليار متر مكعب بدءاً من 2036.

وعلى صعيد التسعير، يمنح الغاز المورد عبر الأنابيب أفضلية واضحة لمصر مقارنة بواردات الغاز الطبيعي المسال من الأسواق العالمية، إذ تشير التقديرات إلى أن السعر يبلغ نحو 7.60 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقابل 12 - 13 دولار للغاز المسال، ما يتيح تقليص فاتورة الاستيراد المخصصة لتأمين الكهرباء والصناعة. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه المزايا الاقتصادية يبقى رهيناً باستقرار الإمدادات في ظل بيئة إقليمية تتسم بالتقلبات السياسية والأمنية.

تعود جذور هذه الاتفاقية إلى عام 2019، حين وُقّع عقد لتوريد الغاز من حقل "ليفياثان" الإسرائيلي إلى السوق المصرية بين شركة "دولفينوس" القابضة- التي تمثل آنذاك مصالح القطاع الخاص المصري- وشركتي "ديليك دريلينغ" و"نوبل إنرجي" (قبل استحواذ شيفرون)، بكمية إجمالية قدرها 60 مليار متر مكعب موزعة على عشر سنوات. وقد شكّل ذلك الاتفاق أول خطوة عملية لدخول الغاز الإسرائيلي إلى مصر عبر خطوط الأنابيب؛ بهدف تلبية جزء من الطلب المحلي وإعادة التصدير من خلال محطات الإسالة في إدكو ودمياط. وبحلول منتصف عام 2024، كانت مصر قد استوردت ما يقرب من 23.5 مليار متر مكعب ضمن هذا العقد، ما مهد الطريق للتفكير في توسع أكبر.

جاء التعديل الأخير للاتفاقية في أغسطس 2025 ليضاعف الكميات المستهدفة ويرفع إجمالي التوريد إلى نحو 130 مليار متر مكعب خلال الفترة من 2026 وحتى 2040، بإجمالي إيرادات مقدرة بنحو 35 مليار دولار. وقد وقعت الاتفاقية المعدلة بين شركة "شيفرون" الأمريكية، وشركتي "نيو ميد إنرجي" و"ريشيو إنرجيز" من جانب، وشركة "بلو أوشن إنرجي" المصرية من جانب آخر، لتكون بمثابة إطار طويل الأمد لتأمين تدفقات الغاز عبر خطوط الأنابيب.

ثانيًا: الآثار الاقتصادية المباشرة:

يحمل تعديل اتفاقية توريد الغاز من حقل "ليفياثان" إلى مصر انعكاسات اقتصادية مباشرة تتجاوز الأرقام المعلنة إلى التأثير على بنية الاقتصاد الكلي، وبخاصة على توازن المالية العامة وأمن الطاقة. وتمس هذه الانعكاسات دوائر رئيسية تشمل خفض تكاليف الاستيراد، وتعزيز استقرار الإمدادات، ودعم استراتيجية إعادة التصدير، وتحسين وضع الميزان التجاري، وذلك على النحو التالي:

(1) خفض فاتورة استيراد الطاقة:

يمثل عنصر التسعير أحد الملامح البارزة للاتفاق، إذ يبلغ متوسط سعر الغاز المورد عبر خطوط الأنابيب نحو 7.60 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية؛ أي أقل بما يقارب النصف من أسعار الغاز الطبيعي المسال التي تتراوح بين 12 و13 دولار في عقود الطوارئ والشراء الفوري. هذا الفارق السعري الكبير يوفر للدولة وفورات سنوية ملموسة في مدفوعات النقد الأجنبي المخصصة للطاقة، ما يخفف الضغط على الاحتياطات الدولية، ويتيح للحكومة مساحة أوسع لإعادة توجيه الموارد المالية نحو أولويات الإنفاق الأخرى، مثل دعم الإنتاج المحلي أو تمويل مشروعات البنية التحتية.

(2) تحسين أمن الإمدادات وتلبية الطلب المحلي:

يمثل ضمان تدفق مستقر للغاز أحد أهم مكاسب هذا الاتفاق، خاصة في ظل تراجع إنتاجية الحقول المحلية، وارتفاع استهلاك الغاز في محطات الكهرباء التي توفر غالبية إنتاج الطاقة في مصر، إلى جانب الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الأسمدة، والبتروكيماويات، والحديد والصلب. ويضيف الاتفاق طبقة من المرونة التشغيلية لمنظومة الإمداد؛ حيث تسمح خطوط الأنابيب بتدفق مستمر دون الاعتماد على جداول الشحن البحري أو مواجهة تقلبات أسواق الغاز الفورية. كما يخفف هذا النمط من مخاطر تأخر وصول الشحنات، ويسهم في استقرار تشغيل محطات الكهرباء والمصانع، الأمر الذي يقلل احتمالات حدوث انقطاعات في التيار أو اضطراب الإنتاج الصناعي. وإلى جانب ذلك، فإن العقود طويلة الأمد تمنح مصر رؤية أوضح للتخطيط المستقبلي لإدارة مزيج الطاقة، وتساعد في وضع سياسات أكثر استقراراً لتسعير الكهرباء والمنتجات الصناعية.

(3) دعم إستراتيجية إعادة التصدير:

إضافة الكميات الجديدة من الغاز إلى منظومة الإمدادات يتيح لمصر الاستفادة من بنيتها التحتية للإسالة في إدكو ودمياط، ليس فقط لتلبية الطلب المحلي، ولكن أيضاً لإعادة تصدير الفائض إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية. ومع ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا مقارنة بأسعار خطوط الأنابيب، فإن مصر قد تحقق هوامش ربحية جيدة، ما يعزز موقعها كمركز إقليمي لتجارة الطاقة، شريطة إدارة عمليات إعادة التصدير بكفاءة وضمان التوازن بين الاستهلاك المحلي والتصدير.

(4) الأثر على الميزان التجاري:

يُعد قطاع الطاقة أحد العناصر المؤثرة في ميزان المدفوعات؛ حيث تمثل واردات الطاقة بنداً ضاعطاً على الميزان التجاري السلعي، ومن شأن استبدال جزء كبير من واردات الغاز المسال المكلفة بإمدادات أنابيب أقل تكلفة أن يحدّ من العجز المزمّن في الميزان التجاري، ويخفض فاتورة الواردات الإجمالية. كما أن تقليص العجز التجاري للطاقة ينعكس بصورة غير مباشرة على استقرار سعر الصرف، عبر تقليل الطلب الكلي على النقد الأجنبي في السوق، وهو ما يخفف الضغط على الجنيه المصري، ويعزز الثقة في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية. وإضافة إلى ذلك، فإن الفوائض المحتملة الناتجة عن إعادة التصدير قد تتحول إلى مصدر دخل إضافي من العملات الأجنبية، يخفف عبء خدمة الدين الخارجي ويدعم الموقف التمويلي العام للدولة.

ومع ذلك، فإن هذه المكاسب جميعها ستظل رهينة انتظام الإمدادات وتنفيذ المشروعات التكميلية- مثل توسعة حقل "ليفياثان" وخط أنابيب "نيتسانا"- في مواعيدها المقررة، فضلاً عن الاستقرار الإقليمي الذي يمثل الإطار الحاكم لنجاح أي خطط طويلة الأمد في قطاع الطاقة.

ثالثاً: أثر الاتفاق على العرض المحلي من الغاز وأمن الطاقة:

يُمثّل تعديل اتفاق توريد الغاز من حقل "ليفياثان" إلى مصر خطوة إستراتيجية بالغة الأهمية في ملف الطاقة الوطني؛ نظراً لكونه يعالج بصورة مباشرة فجوة العرض الناتجة عن تراجع الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي، ويعزز في الوقت نفسه من أمن الإمدادات على المدى المتوسط والطويل. وقد جاء الاتفاق المعدل في ظل ظروف تشغيلية ضاغطة؛ حيث تشير البيانات الرسمية إلى انخفاض الإنتاج المحلي من نحو 6.13 مليارات م³ شهرياً في مارس 2021 إلى حوالي 3.54 مليارات م³ في مايو 2025؛ أي تراجع يقارب 42%، بالتوازي مع نمو متسارع في الطلب، خاصةً من قطاع الكهرباء الذي يستحوذ على أكثر من 60% من الاستهلاك المحلي.

1) تطور الكميات الموردة وجدول التدرج المرحلي:

بموجب الاتفاقية المعدلة، سترتفع الإمدادات عبر عدة مراحل كالتالي:

- المرحلة الأولى (2026 - 2028): تدفق سنوي ثابت عند 6.5 مليارات م³.
- المرحلة الثانية (2029 - 2032): زيادة الإمدادات إلى 11.5 مليار م³ سنوياً.
- مرحلة الذروة (2033 - 2035): وصول الإمدادات إلى 12.5 مليار م³ سنوياً.
- المرحلة المستقرة (2036 - 2040): استقرار التدفقات عند 12.0 مليار م³ سنوياً.

هذا التدرج يضمن لمصر نمطاً تصاعدياً في المعروض المستورد، بما يتيح تخطيطاً أكثر مرونة لإدارة الشبكة الوطنية وتحديد سياسات إعادة التصدير أو توجيه الإمدادات للسوق المحلي وفق أولويات الطلب.

(2) الأثر المالي المباشر:

تتمثل الميزة المالية الجوهرية في الفارق الكبير بين سعر الغاز عبر الأنابيب (حوالي 7.60 دولار (MMBtu)، وسعر الغاز الطبيعي المسال المستورد (حوالي 13.5 دولار (MMBtu)، وباستخدام معامل التحويل القياسي 1 مليار م³ ≈ 35.3147 مليون MMBtu، يظهر ما يلي:

• تكلفة 1 مليار م³ عبر الأنابيب 273.7 مليون دولار.

• تكلفة 1 مليار م³ عبر 476.7 ≈ الغاز الطبيعي المسال مليون دولار.

• يوفر لكل مليار م³ 203.1 مليون دولار.

وفق هذه الحسابات، فإن استيراد 12 مليار م³ عبر الأنابيب يوفر نحو 2.44 مليار دولار سنوياً مقارنة باستيراد الكمية نفسها عبر الغاز الطبيعي المسال. وعلى مدى العقد الكامل (130 مليار م³)، يصل التوفير التراكمي إلى ما يقرب من 26.4 مليار دولار، وهو ما ينعكس مباشرة على تخفيف الضغط على الموازنة العامة وتقليص فاتورة الطاقة بالدولار الأمريكي.

(3) تحسين أمن الإمدادات:

لا تقتصر مكاسب الاتفاق على خفض التكلفة، بل تمتد إلى تعزيز مرونة المنظومة الطاقية المصرية. فالاعتماد على الإمداد عبر الأنابيب يقلل من مخاطر تأخر الشحنات البحرية، ويتيح تدفقات مستقرة تدعم تشغيل محطات الكهرباء والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل الأسمدة والبتروكيماويات، دون انقطاعات مفاجئة. كما أن الزيادة التدريجية في الكميات تمنح المشغلين وقتاً كافياً لتطوير البنية التحتية، وتحسين قدرة محطات الإسالة على استيعاب أو إعادة تصدير الغاز.

ومع ذلك، فإن هذا النمط من الاعتماد لا يخلو من المخاطر، إذ أن أي توقف مفاجئ - كما حدث في أزمات سابقة - قد يفرض على مصر استبدال الكميات المفقودة عبر الغاز الطبيعي المسال بتكلفة إضافية تبلغ 203 مليون دولار لكل مليار م³، ما يعني أن انقطاعاً لستة أشهر قد يضيف أكثر من 1.2 مليار دولار إلى فاتورة الطاقة.

رابعًا: الأبعاد الجيو – اقتصادية والمالية:

وفي السياق الأوروبي، تشير بيانات المفوضية الأوروبية إلى فجوة إمداد تتجاوز 60 مليار م³ سنوياً منذ 2022، بعد تقليص الاعتماد على الغاز الروسي. وهنا يأتي دور مصر كمعبر رئيسي لهذه الكميات نحو أوروبا، خاصة أن خطوط الإمداد من شرق المتوسط عبر محطات الإسالة المصرية تمثل خياراً أكثر مرونة وأقل تكلفة من بعض المشاريع البديلة مثل خطوط الغاز عبر تركيا أو اليونان.

والأهم أن هذا التوضع يتيح لمصر نفوذاً تفاوضياً أكبر، ليس فقط في تسويق الغاز، بل أيضاً في صياغة سياسات الطاقة الإقليمية، والتحكم في إيقاع الصادرات بما يتماشى مع مصالحها المالية والأمني.

(2) الميزة السعرية ومخاطر الاعتماد الأحادي:

الميزة الأبرز في الاتفاق المعدل تكمن في السعر 7.60 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية للغاز المنقول عبر الأنابيب، مقارنة بمتوسط أسعار الغاز الطبيعي المسال في السوق الفورية بين 10 و13.5 دولار خلال 2022 - 2023. هذه الفجوة السعرية تحقق وفورات سنوية تقارب 2.44 مليار دولار عند استيراد 12 مليار م³.

لكن هذه المكاسب لا تأتي بلا ثمن. فإسرائيل تمثل في هذه الصفقة مصدراً أحادياً لواردات كبيرة من الغاز، وفي بيئة جيوسياسية متوترة كالشرق الأوسط، فإن الاعتماد على مورد واحد يرفع مخاطر التعرض لصدمات فجائية. لقد شهدت مصر في 2023 توقفاً كاملاً للإمدادات الإسرائيلية لعدة أسابيع نتيجة التصعيد العسكري، ما أجبرها على شراء شحنات الغاز الطبيعي المسال بأسعار طارئة، لترتفع فاتورة الاستيراد بمئات الملايين من الدولارات في فترة وجيزة.

يمثل تعديل اتفاق الغاز بين مصر وشركاء حقل "ليفياثان" الإسرائيلي محطة إستراتيجية فاصلة في مسار الطاقة الوطني، تتقاطع عندها اعتبارات الأمن القومي، والمصالح الاقتصادية، والتوازنات الجيوسياسية في شرق المتوسط. فالاتفاق، الذي يمتد من عام 2026 حتى 2040 لتوريد 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، لا يمكن النظر إليه كصفقة تجارية بحتة، بل كترتيب بنيوي يعيد تموضع مصر في شبكة الطاقة الإقليمية والعالمية، ويؤثر بشكل مباشر في توازن المالية العامة، وفي قدرتها على تحقيق أمن الطاقة على المدى الطويل.

(1) إعادة صياغة موقع مصر في شبكة الغاز الإقليمية:

منذ تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) عام 2019، سعت مصر إلى استثمار موقعها الجغرافي وبنيتها التحتية الفريدة لتصبح مركزاً محورياً لتجارة وتسييل الغاز في المنطقة. ومع امتلاكها لمحطتي إسالة في إدكو ودمياط بطاقة تشغيلية تبلغ نحو 12 مليون طن سنوياً (ما يعادل 16 - 17 مليار م³ من الغاز)، فإن مصر تتمتع بميزة تنافسية نادرة في شرق المتوسط؛ حيث تعجز باقي الدول المجاورة عن توفير قدرات تسييل بنفس المستوى.

والاتفاق المعدل يرفع التدفقات الإسرائيلية من 6.5 مليارات م³ في 2026 إلى 12.5 مليار م³ بحلول 2033، ثم يستقر عند 12 مليار م³ سنوياً حتى نهاية العقد. هذه الأرقام ليست هامشية؛ فهي تمثل نحو ربع الاستهلاك المحلي المتوقع بحلول 2033، ما يسمح لمصر بتخفيف الضغط على الإنتاج المحلي وإعادة توجيه فوائض محتملة للتصدير.

▪ تطوير الإنتاج المحلي:

الاستثمار في الحقول البحرية الجديدة في دلتا النيل وشرق المتوسط لزيادة الإنتاج الوطني بنحو 3-4 مليارات م³ سنوياً بحلول 2030، ما يرفع حصة الإنتاج المحلي من الاستهلاك إلى 85-90%. إضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة البنية التحتية، وتطوير آليات إنذار مبكر لأي مخاطر أمنية قد تهدد مسارات الإمداد.

(4) التأثيرات على السياسة الداخلية:

على الصعيد الاقتصادي، الوفورات الناتجة عن الاتفاق يمكن أن تُستخدم في إعادة هيكلة دعم الطاقة وتوجيه الموارد إلى مشاريع إستراتيجية طويلة الأجل، مثل الطاقة المتجددة، وتحديث محطات الكهرباء، وتطوير شبكات النقل الكهربائي. هذه التحولات تعزز كفاءة استخدام الطاقة وتقلل من الاعتماد على الوقود المستورد، ما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري والمالية العامة.

لكن من الناحية السياسية، الملف حساس للغاية. فالرأي العام المصري لا يتقبل بسهولة فكرة الاعتماد على واردات الغاز من إسرائيل، ما يتطلب من الحكومة إستراتيجية تواصل فعالة تركز على الجدوى الاقتصادية، وتوضح أن الاتفاق يخدم الأمن الطاقى والاستقرار الاقتصادي. كما أن تعزيز الشفافية في العقود وآليات التسعير، وتحديد أطر زمنية للمراجعة الدورية، سيكون ضرورياً للحفاظ على المصداقية الداخلية.

إذن، الميزة السعرية يجب أن تُدار بعقلية التحوط فهي فرصة لخفض التكلفة وتحقيق توازن المالية العامة، لكنها ليست ضماناً مطلقة لاستقرار الإمدادات. وهذا يتطلب تنويع مصادر الاستيراد، وتفعيل عقود بديلة سريعة التنفيذ، وبناء احتياطات إستراتيجية؛ لتجنب اللجوء للأسواق الفورية في أوقات الأزمات.

(3) إدارة المخاطر وتعزيز المرونة التشغيلية:

لا يتحقق أمن الطاقة فقط بتأمين الكميات المطلوبة، بل أيضاً بضمان القدرة على مواجهة الانقطاعات والصدمات. وفي حالة هذا الاتفاق، يمكن لمصر أن تبنى ثلاث ركائز رئيسة لإدارة المخاطر:

▪ التخزين الإستراتيجي:

رفع القدرة التخزينية لتغطية 45-60 يوماً من الاستهلاك المحلي، أي نحو 7-10.5 مليارات م³، بتكلفة تتراوح بين 1.9-2.8 مليار دولار إذا تم الشراء بالسعر الأنبوي. هذا المخزون يشكل صمام أمان في حال توقف الإمدادات، ويقلل الحاجة إلى شراء الغاز الطبيعي المسال بأسعار فورية مرتفعة.

▪ تنويع الإمدادات:

الإسراع في ربط حقل "أفروديت" القبرصي بالشبكة المصرية، وتوسيع عقود الغاز الطبيعي المسال من مزودين متعددين، بما في ذلك موزمبيق ونيجيريا وقطر والولايات المتحدة.

خامساً: رؤى مقترحة لتعزيز المكاسب وتقليل المخاطر من صفقة الغاز المصرية الإسرائيلية:

(1) تفعيل منصة رصد وتحليل طاقي على مستوى وطني مع مسؤولية تنفيذية:

- إطلاق منصة مركزية مشتركة بين وزارتي البترول والكهرباء والبنك المركزي، مهمتها تحديث مؤشرات الإمداد والطلب وسعر الغاز لحظياً، مع تقارير يومية ومراقبة 24/7.
- تعيين فريق عمل تقني متخصص بمهام رصد الأزمات فوراً، مع صلاحيات مباشرة لتفعيل إجراءات الطوارئ دون تأخير بيروقراطي.

(2) وضع سقف واضح للاعتماد على الغاز الأنثوبي لا يتجاوز 30% من الطلب الوطني:

- تعديل السياسات بحيث لا تزيد نسبة الاعتماد على الغاز الأنثوبي عن 30%، مع إعادة توجيه الخطط الاستثمارية نحو تنويع المصادر.
- في حال تجاوز السقف، تفعيل تلقائي لآليات شراء عاجل لـ الغاز الطبيعي المسال وفق عقود مرنة موقعة مسبقاً، مع اعتماد تمويل فوري يصل إلى 2 مليار دولار لصندوق الطوارئ الطاقي.

(3) التعاقد المسبق على 3 شحنات الغاز الطبيعي المسال مرنة سنوياً مع موردين متعددين:

- التفاوض والتعاقد على عقود قصيرة المدى تسمح بشراء شحنات طارئة (مرنة) مع 3 موردين مختلفين من أسواق الغاز المسال، لتفادي التبعية لمورد واحد.
- آلية دفع سريعة مدعومة بضمانات خزانة البنك المركزي لتفادي أزمات السيولة.

(4) تخصيص ميزانية طوارئ لملء مخزون إستراتيجي يغطي 45 يوماً:

- بناء مخزون احتياطي يغطي 45 يوماً من استهلاك الغاز، ممول عبر موازنة طوارئ منفصلة تقدر بحوالي 2 مليار دولار.
- يتم استثمار هذا المخزون بشكل دوري ويخضع لتقييم شهري من لجنة طاقة وطنية عليا.

(5) تعزيز البنية التحتية التشغيلية بأولوية صيانة محطات الإسالة وشبكات النقل:

- إقرار خطة صيانة وقائية موسعة مع مراقبة مستمرة لجاهزية أنظمة الربط (مستهدف جاهزية $\geq 95\%$).
- توقيع عقود دعم فني دولي مع شركات متخصصة لتقليل وقت الاستجابة (≥ 72 ساعة) للحوادث الحرجة، مع تدريب فرق طوارئ مشتركة بين مصر ومورّد الغاز.

(6) إعادة هيكلة العقود مع إدخال آليات مراجعة سعرية ومرونة قانونية:

- التفاوض لإضافة بند مراجعة سعرية محدد زمنياً يعكس مؤشرات السوق العالمية بشكل شفاف، مع آليات واضحة لمعالجة النزاعات بعيداً عن اللجوء للتحكيم الطويل.
- إنشاء وحدة قانونية متخصصة داخل وزارة البترول لمتابعة العقود وتقديم تقارير نصف سنوية، تشمل نقاط الضعف القانونية والفرص التفاوضية.

(7) إطلاق حملة توعية وطنية:

- تشمل توضيح الفوائد المالية (توفير العملة الصعبة، تحسين الإمداد)، الإجراءات الوقائية المتخذة، وآليات إعادة توزيع الوفورات على تحسين الكهرباء وخدمات تنمية.
- شراكة مع مؤسسات إعلامية وقطاع خاص لتقليل الاحتقان السياسي بشأن الصفقة، مع فتح قنوات تواصل مستمرة مع المجتمع المدني والخبراء.

(8) تنويع الاستثمارات في الغاز المحلي وتقنيات الطاقة المتجددة:

- تخصيص 25% من وفورات الصفقة لاستثمارات فورية في تطوير حقول الغاز المحلية خلال 18 شهراً، مع برامج دعم للبحث والتطوير في الطاقة النظيفة.
- وضع خطة متوسطة الأمد لزيادة الاعتماد على مصادر متجددة بنسبة 15% خلال 5 سنوات تالية، لدعم أمن الطاقة الوطني.

(9) تطبيق نظام إنذار مبكر وإجراء تمارين محاكاة دورية:

- اعتماد نظام إنذار مبكر مرتبط بمصفوفة مؤشرات دقيقة مع لجنة طوارئ طاقية على مستوى رفيع تشرف على التنفيذ.
- تنظيم تمارين محاكاة سنوية لتقييم جاهزية الاستجابة، مع مراجعة دورية للخطط والإجراءات بناءً على النتائج.



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو